

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

الحلّ الوحيد

وجرت شعوبها حيناً الى انقسامات واحياناً الى حروب، تنام على حرير ثرواتها واعفاءاتها الضريبية، ولا تبادر الى دعم الاساسيات من طبابة وتعليم، علماً انه لكل طائفة عشرات المدارس والجامعات والمستشفيات. لم تبع ذهبها ولا حررت عقاراتها، جل ما فعلته ومستعدة ان تفعله مجدداً هو رسم الخطوط الحمر حول هذا المسؤول او ذاك.

قوى الضغط الاجتماعية من نقابات وجمعيات، على مختلف تسمياتها وما اكثرها، منهمة ومهمومة بالصراع على المناصب، بعدما صارت ادوات لتطويع الناس واستزلامها. كل ما حصل ويحصل وسيحصل من تدهور لن يدفع اياً من هؤلاء لتقديم جردة حساب مع الذات وامام الآخرين، ولن يقدم احد من هؤلاء نذراً مما حصلوا عليه من اموال يأخذونها تحت بنود مساعدات "البرامج" ومسميات عديدة.

حتى الساعة لا يوجد حل لأي من الازمات. كل القطاعات تعلن انها في حالة انهيار مستمرة. ثروات لبنان الغازية والنفطية التي يمكن ان تنقذ البلد، هناك خشية من ان تتبدد تحت ضياع بين خطوط ترسيم وضغط خارجي. لم يحدث مرة ان كان تاريخ لبنان خلال مئويته الماضية غير ذلك. لكن يحدث هذا الآن في ظل وضع اقتصادي ومالي مأساوي، وبلاد مظلمة وظالمة. بلاد تعوم على الماء وشعبها ظمآن يشترى المياه!

مجدداً، ما العمل؟ من اين الطريق للخروج؟ اذا لم يتكاتف اللبنانيون، خصوصا في قطاعات الادارة العامة والقضاء والامن، لانجاز "ثورة بيضاء" تجبر السياسة والساسة على الرضوخ لمصالح اللبنانيين، لا شيء ينقذ لبنان ما لم يقدم هذا البلد وشعبه بطاقة تعريف عن دور جديد له للمستقبل. ليعود لبنان الى موقعه الذي عرفناه: مستشفى الشرق ومطبعته وجامعته وسوقه التجاري ومنتجعه السياحي.

بعدما وصل الوضع الى ما وصل اليه، هل لا يزال النحيب والعيول يجديان نفعاً؟ وهل اطلاق المواقف السلبية التي يتخفى خلفها الكثيرون تخفف من مسؤولياتهم المباشرة وغير المباشرة عن تدهور الامور في البلد ودفعها اكثر فاكث نحو السقوط الحر؟ التردّي الذي بلغناه لم تعد تفيدّه الاضرابات ولا التظاهرات، لا بل اصبحت تزيد الاعطاب وتُسرع من تهالك الدولة وتآكل اداراتها.

هذا الكلام لا يرمي الى استهداف فئة بعينها، بقدر ما يدعو الى نقاش وطني عام حول كيفية الخروج من نفق دامس الظلام، وما من احد يملك خارطة طريق للخروج منه.

قبل اعلان القطاع العام اضراباً مفتوحاً - وهو قرار مشروع في طبيعته الاجتماعية وفي الوقت نفسه موضع نقاش في طبيعته القانونية والمصلحة العامة - تصاعد الكلام على خواء الادارات العامة من مواردها البشرية والمادية. ذلك ان الكادر البشري غادر لبنان الى الدول العربية الشقيقة بحثاً عن مورد رزق بعد ان اصبحت الرواتب لا تكفي لايام معدودات. ومن بقي منهم، ما عاد يوجد في ادارته اللوازم حتى الورقية لانجاز معاملة لمواطن هي حقه في الاساس. كل هذا وسواه، يطرح سؤالاً عن كيفية الخروج من هذه الدوامة في لحظة تتعمق فيها الانقسامات السياسية، وصارت الازمة تضرب افقياً وعمودياً.

"الحاجة" صارت تخلع ابواب الناس، تدخل اليها عنوة وليس من يقاومها. "اليأس" صار عارماً، و"القهر" بات لبوس الجميع.

لبنان واحة السياحة الصحية، صار فيه المرض عنواناً للموت بسبب فقدان الدواء وغلاء الطبابة والاستشفاء. لبنان بلد النور والحرف، تعليمه يتراجع الى مستويات مرعبة جراء الازمات التي حلت على الهيئات التعليمية واهالي الطلبة وتحليق الاقساط وهجرة الاساتذة. والاكثر مدعاة للغضب هو اشتراط مدارس كدست الاموال والثروات على امتداد عشرات السنوات دفع جزء من الاقساط بـ"الفريش الدولار".

الطوائف التي تلاعبت بالعصبية اللبنانية يمينا ويساراً،

الى العدد المقبل